

دليل التوثيق والنقل الآمن
لبيانات المعتقلين

الصوت الأمن
sv.khro.org

ضمّم هذا الكُتيّب لتقديم إرشادات عملية حول كيفية تأمين الاتصالات ومواصلة الأنشطة المدنية في ظل القطع المتعمد للإنترنت داخل إقليم الأحواز



الفهرس

- **المقدمة**
- **الفصل الأول:** التفكيك التحليلي لفخ الصمت؛
  دوافع المنظومة القمعية في فرض التعتيم
- **الفصل الثاني:** منهجية توثيق خبر الاعتقال؛
  ما هي البيانات الحيوية؟
- **الفصل الثالث:** الخطوط الحمراء والمحددات الأمنية
- **الفصل الرابع:** القنوات والأنفاق الآمنة لنقل المعلومات
- **الفصل الخامس:** الإجراءات الاحترازية قبل وقوع الاعتقال
- **الكلمة الختامية**



المقدمة

في خضم الأزمات المجتمعية، والعمالية، والبيئية (كأزمة المياه)، والاحتجاجات المدنية في إقليم الأحواز، تبرز استراتيجية "التعتيم الإعلامي الشامل" كأداة رئيسية موازية للقمع الميداني. تُدرك الأجهزة القمعية التابعة للنظام الإيراني إدراكاً تاماً أن غياب التدفق الحر للمعلومات يُقلص بشكل جذري التكاليف السياسية والقانونية المترتبة على ممارسات القمع، والتعذيب، وإصدار الأحكام القضائية التعسفية والجماعية.

وفي هذا السياق، يُشكل اعتقال المواطنين والنشطاء نقطة الضعف الجوهرية للعائلات. إن مواجهة غياب المعتقل، واقتحام العناصر المسلحة للمنازل، وانعدام اليقين بشأن مصيره، يُحدث صدمة نفسية بالغة. لذا، صُمم هذا الدليل الإرشادي استناداً إلى التجارب الموثقة في مجال حقوق الإنسان والتحليل السلوكي للأجهزة شبه القضائية والأمنية، ليكون بمثابة مرجع عملياتي يُرشد العائلات والنشطاء ويميز بوضوح بين الصمت القاتل والتوثيق المُنقذ للحياة.



الفصل الأول

التفكيك التحليلي لفخ الصمت؛

دوافع المنظومة القمعية في فـــرض التعتيم

تُمثل العبارة التي تتردد على مسامع العائلات في أروقة مراكز الاحتجاز أو عبر المكالمات التهديدية، العائق الأخطر أمام مساعي التقاضي وحماية حياة السجين: "التزموا الصمت كي لا يتعقد ملف القضية؛ وفي حال اللجوء إلى الإعلام، فإنكم تتحملون مسؤولية إيداعه في الحبس الانفرادي وصدور أحكام قاسية بحقه"

1. مغالطة "الصمت يضمن النجاة"

تُشير التحليلات الإحصائية للقضايا السياسية وعقائدية الرأي خلال العقود الأربعة الماضية إلى أن صمت العائلات في أكثر من 95% من الحالات لم يُسفر عن الإفراج أو تخفيف الأحكام؛ بل وفر للمحققين الغطاء الزمني والأمني اللازم لحياكة سيناريوهاتهم المُلفقة بمنأى عن ضغط الرأي العام. إن صمت العائلة يُعد بمثابة ضوء أخضر لغرفة التحقيق لممارسة أقسى درجات الضغط النفسي والجسدي.

2. آلية "الإخفاء القسري"

بموجب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، يتحقق الإخفاء القسري عندما تُقدم جهات حكومية على اعتقال فرد ما، مع استمرار إنكار السلطات لمصيره أو مكان احتجازه أو حتى لواقعة الاعتقال ذاتها. إن التوثيق والإبلاغ الفوري يُخرج الضحية من دائرة الإخفاء القسري، ويُلزم السلطة قانونياً بتحمل مسؤولياتها الرسمية في الحفاظ على حياته.

3. التبعات القانونية على المنظومة القمعية

بمجرد توثيق ونشر اسم المعتقل، وتاريخ اعتقاله، والجهة المنفذة بشكل علني وموثق، تنتقل المسؤولية القانونية لضمان سلامته البدنية والنفسية مباشرةً إلى عاتق الجهة المحتجزة، سواء كانت استخبارات الحرس الثوري، أو وزارة الاستخبارات، أو شرطة الأمن. وفي هذه الحالة، فإن أي مساس بالسجين سيُكلف النظام ثمناً إعلامياً ودولياً باهظاً.





الفصل الثاني

منهجية توثيق خبر الاعتقال

تعتمد المنظمات الحقوقية الدولية والمقررون الأمميون في عملهم على البيانات الموثقة حصراً؛ فالأخبار المبهمة والمفتقرة للتفاصيل تتلاشى سريعاً وسط التدفق الإخباري الكثيف.



1. قائمة التحقق للتوثيق المعياري (Checklist)

أ. البيانات الشخصية الدقيقة: الاسم واللقب كاملين (وفقاً للوثائق الرسمية)، اسم الأب، العمر، المهنة، والحالة الاجتماعية.
ب. الإحداثيات الزمانية والمكانية: التاريخ الدقيق (اليوم، الشهر، والساعة) والموقع الفعلي للاعتقال (المنزل، مقر العمل، أو في الشارع العام داخل إقليم الأحواز).
ج. آليات وطبيعة الاعتقال: هل امتلكت العناصر المنفذة مذكرة قضائية؟. هل تخلل الاعتقال عمليات اقتحام، تحطيم ممتلكات، تفتيش، أو استخدام مفرط للقوة البدنية؟.
د. تحديد الجهة المنفذة: هل كانت العناصر ترتدي زياً مدنياً أم عسكرياً؟. وهل كانت تتبع استخبارات الحرس الثوري، أم وزارة الاستخبارات، أم شرطة الأمن؟.
هـ. الحالة الصحية السابقة للاعتقال: يُعد الإفصاح عن أي ظروف صحية خاصة أو الحاجة لرعاية طبية بنداً حيوياً لا غنى عنه في صياغة الخبر.

2. الاستراتيجية الزمنية: التوقيت الأمثل للنشر

أ. الاعتقالات الموجهة والمُخطط لها مسبقاً: في حال مداهمة المنزل أو مقر العمل بموجب مذكرات مسبقة للقبض على الشخص، يجب الشروع في الإبلاغ الفوري دون إبطاء.
ب. الاعتقالات الجماعية والعشوائية: في خضم التجمعات الجماهيرية، قد تُنفذ اعتقالات عشوائية واسعة تطال المئات. يُنصح في هذه الحالات بتريث العائلات لمدة تتراوح بين 24 إلى 48 ساعة؛ وفي حال انقضاء هذه المدة دون إفراج، يتوجب الشروع في الإبلاغ والنشر فوراً.



الفصل الثالث

الخطوط الحمراء في التوثيق

تعتمد الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المنظمات الحقوقية الكبرى والمقررون الخاصون التابعون للأمم المتحدة، في جوهر عملها وتدخلاتها على الأدلة الملموسة والبيانات الدقيقة والموثقة التي لا تقبل التشكيك.

في عالم يضج بالأزمات والانتهاكات المستمرة، فإن أي خبر غامض أو تقرير يفتقر إلى التفاصيل الجوهرية الدقيقة (مثل الأسماء الكاملة للضحايا، التواريخ والأوقات، المواقع الجغرافية الفعلية، وهوية الجهات الأمنية المنفذة)، سرعان ما يتلاشى ويضيع بالكامل في زحام التدفق الإخباري الهائل.



أ. حظر الإفصاح عن السجلات السرية للنشاط

يُعد تداول عبارات من قبيل "كان ينشط في الخفاء لسنوات" خيانة جسيمة لسلامة المعتقل. قد يجهل المحقق هذه التفاصيل، وبإفشائها، تُقدم العائلة ورقة مساومة مجانية لغرفة التحقيق. يجب صياغة الخبر بحيادية واختصار، مع التركيز التام على واقعة انتهاك الحقوق الأساسية للفرد.

ب. حماية سرية المصادر الإخبارية

لدرء التبعات القانونية وتجنب إثبات أي صلة مباشرة بين العائلات والجهات الحقوقية أو الإعلامية أمام القضاء، يجب أن تُنسب الأخبار دائماً إلى "مصدر مطلع" أو "مصدر مقرب من العائلة".

ج. تنقيح البيانات واستبعاد الشائعات

إن ترويج الأخبار المغلوطة أو المبالغ فيها يضرب مصداقية الملف الحقوقي للسجين في مقتل. يُمثل التقصي والتحقق الصارم من صحة الوقائع حجر الزاوية لنجاح أي مسار قانوني للمناصرة.



الفصل الرابع

الطرق و القنوات الآمنة لنقل البيانات

إن توثيق الانتهاكات وجمع البيانات الحيوية لا يُمثل سوى نصف المعركة الحقوقية؛ أما النصف الآخر والأكثر خطورة، فيكمن في القدرة على إيصال هذه المعلومات إلى بر الأمان دون السقوط في شباك الرقابة والتنصت. في ظل بيئة أمنية معادية تُسخر إمكاناتها لاختراق شبكات النشطاء، يتحول أي مستند أو رسالة غير مشفرة إلى دليل إدانة مجاني يُقدم لغرف التحقيق. يُسلط هذا القسم الضوء على كيفية عبور "حقول الألغام الرقمية" بأمان، مُقدماً دليلاً عملياً لبناء بنية تحتية حصينة تعتمد على قنوات وأنفاق مشفرة، تضمن إيصال المواد الموثقة إلى المنظمات الدولية بكفاءة تامة وسرية مطلقة.

1. أدوات الاتصال المشفرة: المنصات الآمنة لتبادل المعلومات

لا تقل موثوقية قنوات الاتصال أهمية عن محتوى المواد الموثقة في سياق صحافة المواطن والنشاط الحقوقي. إن الاعتماد على تطبيقات المراسلة التجارية المُفتقرة للبروتوكولات الأمنية الصارمة يُعد الثغرة الأبرز التي تُسهل كشف النشطاء وتلفيق التهم ضدهم. لتأمين تدفق الوثائق الحساسة (كسجلات الاعتقال، التقارير الطبية، أو التوثيق المرئي للاحتجاجات)، يجب أن ترتكز البنية التحتية للاتصال حصرياً على الأدوات التالية:

تطبيق سيجنال (Signal): يُصنف دولياً من قبل خبراء الأمن السيبراني كأكثر المنصات أماناً لنقل البيانات والصور والوثائق القضائية. لا يحتفظ التطبيق بأي بيانات وصفية (Metadata) مرتبطة بتوقيت الاتصال الدقيق أو هوية الأجهزة.

بروتوكول التشغيل: لضمان حماية قصوى، يُلزم تفعيل خاصية "الرسائل ذاتية التدمير" (Disappearing Messages) وضبطها على فترات زمنية وجيزة لضمان الإتلاف التلقائي للسجلات في حال المصادرة الفجائية أو التفتيش. كما يُوصى بشدة بتفعيل خاصية التسجيل بأسماء مستعارة وإخفاء أرقام الهواتف.

بريد بروتون (ProtonMail): يُشكل هذا البريد الملاذ الآمن لتبادل الملفات الضخمة التي يتعذر إرسالها عبر تطبيقات المراسلة (كمستندات المحاكم والتقارير الطبية للسجناء). يخضع بروتون ميل (المتمركز في سويسرا) لتشفير طرفي كامل (End-to-End)، ما يحجب محتوى الرسائل تماماً حتى عن الشركة المزودة للخدمة.

بروتوكول التشغيل: ينبغي إنشاء حساب مخصص وباسم مستعار لغرض المراسلات الحقوقية الدولية حصراً. لتعزيز الأمان، يُحظر حفظ كلمات المرور على متصفحات الهواتف المحمولة أو الحواسيب، ويجب الاعتماد على الذاكرة الشخصية.

المحادثات السرية في تيليجرام (Secret Chat): محادثات الظل: على النقيض من المحادثات السحابية التقليدية، تنقل المحادثات السرية البيانات مباشرة بين هاتف المُرسل والمُستقبل دون ترك أي أثر في الخوادم المركزية للشركة.

يجب تفعيل خصائص المسح المزدوج والمؤقت الذاتي لتدمير الرسائل. ورغم أن النظام الأمني هنا يحظر التقاط الشاشة، يُصنف تيليجرام في مرتبة تلي "سيجنال" نظراً لاشتراط التسجيل الإلزامي برقم الهاتف.

2. المبادئ التأسيسية للتوثيق الحقوقي

يُدرك الناشط المتمرس أن النشر العشوائي في قنوات تيليجرام غير الموثوقة أو الصفحات الشخصية المفتقرة للأساس القانوني يُضعف التأثير الدولي ويُضاعف مخاطر الانكشاف الأمني. يجب توجيه الأخبار وتقارير الانتهاكات الواردة من إقليم الأحواز (خوزستان) عبر القنوات المشفرة إلى الكيانات الحقوقية المتخصصة والمستقلة لضمان تقييمها والتحقق منها وفق المعايير الدولية. ومن أبرز هذه المنظمات:

- **منظمة كارون لحقوق الإنسان:** مؤسسة محلية متخصصة تتركز جهودها في رصد، وتوثيق، وأرشفة التقارير المتعلقة بالانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان في عموم إقليم الأحواز. نظراً لإحاطة كوادرها العميقة بالتعقيدات الجغرافية، والديموغرافية، وأسماء الأحياء، والتحديات المحلية، تُعد المرجعية الأوثق لاستقبال تقارير الاعتقالات، أوضاع السجناء السياسيين، التمييز البيئي، أزمة المياه، والانتهاكات العمالية. تُرفع تقارير المنظمة مباشرة لآليات المراقبة التابعة للأمم المتحدة.

- **أطلس سجون إيران (اطلس زندان‌هاى ايران):** منصة تُعنى بتكوين قواعد بيانات بالغة الدقة حول السجناء السياسيين، ومراكز الاحتجاز الأمنية، والقضاة المتورطين في إصدار الأحكام القمعية، بالإضافة إلى رصد الأوضاع الداخلية للسجون (كسجني شيبان وسبيدار في الأحواز). تزويدهم بالبيانات الدقيقة (تاريخ القبض، الجهة المنفذة سواء استخبارات الحرس أو وزارة الاستخبارات، ورقم الشعبة القضائية) يسهم في بلورة ملف دولي وموثق للمحتجز، مما يُشكل أداة فعالة لتقليص الأحكام المشددة.

- **وكالة أنباء هرانا (مجموعة نشطاء حقوق الإنسان في إيران):** وكالة متخصصة وذات باع طويل تغطي انتهاكات حقوق المواطنة في كافة أنحاء إيران بصورة يومية. يُسهم إرسال المواد الموثقة إليها في تسريع وتيرة النشر وتوجيه أنظار الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية (كمنظمة العفو الدولية) نحو أوضاع المعتقلين.

  يتوجب عند مراسلة هذه الجهات الإجابة الشاملة على المحددات الصحفية الخمسة (من؟ متى؟ أين؟ كيف؟ ولماذا؟)، مع إرسال المعززات الوثائقية (صورة المعتقل، تقارير طبية، نسخ مكتوبة من الاستدعاءات) كحزمة واحدة وعبر المسارات المشفرة حصراً.



الفصل الخامس

الإجراءات الاحترازية قبل وقوع الاعتقال

يُعد الاعتقال المباغت إحدى الأدوات الرئيسية لآلة القمع، والتي تستهدف إحداث صدمة نفسية وشلل فوري في الشبكات التواصلية للناشط. إن التأهب المسبق يمتص هذه الصدمة ويُبطل مفعولها، ناقلاً زمام المبادرة من المحقق إلى شبكة الدعم الخفية للناشط.



أ. تحديد "المنسق الآمن" خارج نطاق الرصد (نظام الإنذار المبكر)

لا يُفترض بالنشطاء الميدانيين الانخراط في الحراك دون غطاء داعم خفي. يجب تكليف شخص فائق الموثوقية من الدائرة الضيقة (أصدقاء أو أقارب)، يتمركز في بؤرة آمنة خارج نطاق الاحتجاجات أو الأنشطة، بمهام "المنسق الآمن".

بروتوكول الاتصال الدوري (Check-in): إبرام اتفاق صارم للإبلاغ عن الحالة الأمنية وفق جدول زمني دقيق (كإرسال رسالة مشفرة ومقتضبة كل 3 ساعات). يجب أن يكون هذا الالتزام قطعياً ولا يقبل الاستثناء؛ ففي حال انقطاع الاتصال في الموعد المضروب، يُفترض وقوع الاعتقال أو الاختطاف تلقائياً، لتنطلق فوراً بروتوكولات الطوارئ: تفعيل الإبلاغ، إجلاء العناصر المرتبطة من دائرة الخطر، والشروع في محو الحسابات والبصمات الرقمية.

ب. تفويض الصلاحيات الإعلامية

أولى مناورات الأجهزة الأمنية فور اعتقال ناشط أحوازي تتمثل في ترهيب العائلة وفرض التعتيم عبر وعود خادعة مفادها: "التكتم الإعلامي وعدم التصريح سيُعجل بالإفراج عنه". يُثبت السجل التاريخي للاعتقالات أن الصمت هو الحليف الاستراتيجي الأكثر فتكاً والذي يخدم مصلحة المحقق. يجب إخطار "المنسق الآمن" مسبقاً، وقبل حدوث أي طارئ، برفض سياسة التعتيم الإعلامي، وتفويضه بالنشر الفوري لخبر الاعتقال وتصعيده للجهات الحقوقية. هذا الإجراء الاستباقي الذكي يرفع الضغط النفسي الهائل وعبء اتخاذ القرار المحفوف بالمخاطر عن كاهل العائلة القلقة



الختامية

لا يقتصر مفهوم العزل الانفرادي على كونه سياجاً مادياً فحسب، بل هو آلية تعذيب نُسجت هندستها بدقة لاستهداف وبتر الروابط الوجودية للمحتجز مع العالم الخارجي. غير أن التدفق الدقيق، والمنهجي، والمستمر للمعلومات كفيل بتقويض هذه الهندسة القمعية وتفكيكها.

بمجرد تسليط الضوء إعلامياً على خبر اعتقال مواطن في إقليم الأحواز (خوزستان) وتوثيقه، فإنه يتحول من ضحية صامتة تقبع في غياهب النسيان داخل عتمة المعتقلات، إلى قضية حية وذات سيادة تخضع لرقابة الرأي العام الأممي. لقد برهنت التجربة الحقوقية والوثائق الدامغة أن توجيه كشافات الإعلام وتضخيم أصوات العائلات والنشطاء يُرخي بشكل مباشر وتلقائي حبل المشنقة وسياط المحققين.

تُشكل الاتصالات المشفرة والتضامن الشبكي المتين ترسانتنا الدفاعية الوحيدة لحماية بعضنا البعض. إننا نتحمل مسؤولية وواجباً حتمياً في أن نكون الصوت الصادح للمعتقلين، قبل أن تبتلعهم آلة الصمت وتطويهم في النسيان.

ربيع عام 2026 م



الصوت الأمـــن

Secure Voice

sv.khro.org
info@khro.org